الأمم المتحدة

A/HRC/25/G/10*

الجمعية العامة

Distr.: General
28 February 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان

يشرفني أن أشير إلى اللقاء الذي جمعني بكم في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ وإلى المذكرة الشفوية الصادرة عن بعثة بلدي في نفس التاريخ والموجهة إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان بشأن موقف مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) من الطلب الذي تقدمت به حكومة سري لانكا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ لنشر تعليقاتها على تقرير المفوضية السامية بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا (A/HRC/25/23) كإضافة للتقرير المذكور.

وأود أن أسجل أن تعليقات حكومة سري لانكا على تقرير المفوضية السامية قد نشرتها المفوضية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ باعتبارها "وثيقة من فئة الرمز G" تحت عنوان "الرسائل الواردة من الحكومات"، في حين أن البعثة لم تقدم إلى المفوضية طلباً خطياً لنشر تعليقاتها كوثيقة من فئة الرمز G، ولا أعطت البعثة موافقتها على هذا الإجراء باعتباره "حلاً توفيقياً". والواقع أنه طلب إليّ تقديم طلب خطي بنشر تعليقات سري لانكا كوثيقة من فئة

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

(A) GE.14-11583 110314 200314

1411583

الرجاء إعادة الاستعمال

الرمز G من قبل المفوضية في ١٩ و٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، لكنني رفضت القيام بذلك رفضاً صريحاً.

وعليه، فإن الإجراء المبيّن أعلاه الذي اتخذته المفوضية والمتمثل في إصدار تعليقات الدولة المعنية كوثيقة من فئة الرمز G ليس فيه مساس بطلبنا إلى المفوضية نشر تعليقات حكومة سري لانكا كإضافة للتقرير (A/HRC/25/23). وفي سياق ما تقدم، يبقى موقفنا بشأن هذه المسألة كما هو مفصل في مذكرتنا الشفوية المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ سارياً، وهو مرفق بهذه الرسالة للعلم وتيسير الرجوع إليه**.

وأؤكد مجدداً أن المفوضية لم تقدم معلومات عن القواعد المحددة المتعلقة بالإضافات أو بتقديم تعليقات الدول، بوصفها البلد المعني، على تقارير المفوضية السامية والأمين العام، رغم أن بعثة سري لانكا قدمت طلبات محددة بهذا الشأن. وقد أشارت المفوضية في هذا الصدد إلى "الممارسة". وللمفوضية سابقة واضحة في هذا الأمر، إذ نشرت في مناسبتين في عام ٢٠١٣ تعليقات البلد المعني في شكل إضافة وذلك في سياق التقارير القطرية للمفوضية السامية والأمين العام، لكن المفوضية أشارت إلى هاتين الحالتين باعتبارهما "خطأً" من جانبها.

ولذلك، أرى مع الاحترام أن الوضوح والشفافية منعدمان فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالإضافات وتقديم الدول لتعليقاتها على تقارير المفوضية السامية والأمين العام.

إن عدم القدرة على إدراج تعليقات حكومة سري لانكا على التقرير (A/HRC/25/23) في شكل إضافة أثر بشدة على وضوح الموضوع وتمامه لعدم تناوله في التقرير وفي التعليقات المقدمة من الدولة معاً.

ولذلك أرجو منكم التفضل بمعالجة المسألة الآنفة الذكر بالتشاور مع المكتب سعياً لإيجاد حل منصف وفقاً للنظام الداخلي ومجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات (قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١، المرفق).

وأود أن أطلب أيضاً تعميم هذه الرسالة وبلاغ بعثة سري لانكا المرفق بها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

(التوقيع) السفير رافيناثا ب. أرياسينها
الممثل الدائم

** أُدرج كما ورد.

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا تحياتها إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان وتتشرف بأن تشير إلى اللقاء الذي جمع اليوم سعادة السفير رافيناثا أرياسينها برئيس المجلس، سعادة السفير بودلير ندونغ إيلا بشأن مسائل تتعلق بموقف المفوضية من الطلب الذي تقدمت به حكومة سري لانكا لنشر تعليقاتها على "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى حكومة سري لانكا من أجل تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا (A/HRC/25/23) في شكل إضافة للتقرير المعروض. وأدرجت تعليقات حكومة سري لانكا على مشروع تقرير المفوضية باعتبارها "وثيقة من فئة الرمز G" تحت عنوان "الرسائل الواردة من الحكومات" على الموقع الشبكي للمفوضية تحت الرمز (A/HRC/25/G/9).

وقد أشارت البعثة الدائمة لسري لانكا إلى أن المفوضية لديها سابقة في هذا الشأن، إذ نشرت في عام ٢٠١٣ تعليقات الدولة في شكل إضافة، وذلك في حالة تقرير المفوضية عن سري لانكا (A/HRC/22/38/Add.1) وتقرير فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة عن جمهورية إيران الإسلامية (A/HRC/22/48/Add.1).

وأشارت المفوضية في ردها إلى أن الإضافتين المنشورتين في عام ٢٠١٣ بخصوص التقريرين القطريين للمفوضة السامية/الأمين العام كانا "خطأ" من جانبها، وأشارت إلى "الممارسة" عن طريق ترشيد موقفها من الإجراء المتعلق بإدراج إضافات للتقارير القطرية للمفوضية السامية/الأمين العام.

و لم تقدم المفوضية معلومات عن قواعد محددة لإدراج الإضافات فضلاً عن قواعد تقديم الدول تعليقات، باعتبارها البلد المعني، على تقارير المفوضة السامية/الأمين العام رغم أن بعثة سري لانكا قدمت طلبات محددة بهذا الشأن.

وعليه، فإن البعثة الدائمة لسري لانكا تعرب باحترام لرئيس المجلس عن اعتقادها بأن الوضوح والشفافية منعدمان فيما يتعلق بالقواعد التي تنظم إدراج الإضافات، فضلاً عن تقديم الدول تعليقات على تقارير المفوضة السامية/الأمين العام. وهناك أيضاً عدم وضوح فيما

يتعلق بالشعبة التي تتولى معالجة هذه المسألة في المفوضية معالجة كلية، أي ما إذا كان فرع مجلس حقوق الإنسان هو من يتولى ذلك أم شعبة الاجتماعات والوثائق أم المفوضية نفسها.

ولذلك سوف أكون ممتناً لو تفضل رئيس المجلس بمناقشة هذه المسألة في الاجتماع القادم للمكتب وكذلك في اجتماع المكتب مع المنسقين الإقليميين والسياسيين نظراً لأهميتها الكبيرة بالنسبة للدول فيما يتعلق بالنظام الداخلي للمجلس.

وترى حكومة سري لانكا أن المسألة تتعلق بتكامل الموضوع بين تقرير المفوضة السامية/الأمين العام وتعليقات الدولة المعنية. وفي هذا الصدد، يؤثر إدراج تعليقات حكومة سري لانكا بوصفها "وثيقة من فئة الرمز G" على تكامل التقرير (A/HRC/25/23) مع تعليقات الدولة، وكذلك على وضوح هذه التعليقات.

وكما اتُفق في الاجتماع، تُرفق طيه تعليقات حكومة سري لانكا في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/25/G/9 لتوزيعها.

وتغتنم البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها لمكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان.